



نقص الحليب سبب الأرق للمواطنين

ندرة المواد الأساسية ترك الحكومة الجزائرية

تحذيرات من استغلال أزمة الزيت لتأجيج الوضع الاجتماعي

بإمكانه تغطية حاجيات الجزائريين من المادة إلى غاية نهاية شهر يونيو المقبل. وتشن مصالح الرقابة التجارية حملة تفتيش في المحال والمخازن، لمحاربة المضاربة والاحتكار والتلاعب بالأسعار، إذ تم الكشف عن كميات كبيرة من الزيت مخزنة في مخابيه كان يستعد أصحابها لإعادة بيعها بأسعار أكبر من السعر المسقف، والمقدر باقل من دولار للتر الواحد.

ودعا وزير التجارة مواطنيه إلى "عدم الرضوخ للإساعات والحد من ظاهرة اقتناء المواد بشكل مضاعف عن احتياجاتهم لغرض تخزينها، لأن هذا العامل سيتسبب في استهلاك كمية الشهر في يوم واحد".

وتناقلت وسائل إعلام محلية وشبكات التواصل الاجتماعية صورا وتسجيلات لتدافع مواطنين على مادة الزيت، أعادت إلى الأذهان سيناريو أحداث الزيت والسكر العام 2011، وقبلها ندرة 1988، مما أدى حينها إلى أحداث عنف واحتجاجات افضت إلى تحول سياسي كبير.

وفي المقابل صرح مالك مجمع سبقيتال، رجل الأعمال بسعد ربراب، بأن "مستودعات المجمع تشهد تخمة في مادة الزيت، ولا وجود لأي نقص"، لكنه تفادى توضيح الندرة التي تشهدها الأسواق.

وجاءت ندرة المادة المذكورة، لتختصاف إلى تراكبات متسارعة في المشهد الاقتصادي الجزائري، حيث تشهد قيمة العملة المحلية انهيارا غير مسبوق أمام العملات الأجنبية، فضلا عن أزمة السيولة المسجلة في مراكز البريد والبنوك خلال الأشهر الأخيرة. ودخلت أزمة حليب الأكياس عامها الأول، دون أن تجد لها الحكومة حلا ناجعا، وتوازى ذلك مع تذبذب في توزيع المياه وارتفاع شامل للأسعار الاستهلاكية.

وتعتمد الجزائر في تموين حاجيات سوقها المحلية على الاستيراد من الخارج على غرار الصين وأوروبا وبدرجة أقل تركيا، حيث قدرت وارداتها خلال العام الماضي بحوالي 40 مليار دولار الأمر الذي ساهم مباشرة على ارتفاع أسعار المواد الأساسية، كما تشهد السوق المحلية ندرة جزئية في بعض المواد كالزيت والحليب، بينما تعتمد بمعدل 98 في المئة من مداخيلها على صادرات النفط والغاز.

وقدرت إحصائيات دولية أن السعر الذي يحقق للجزائر توازنا في حساباتها هو 116 دولارا للبرميل الواحد من النفط، وهو سقف غير متاح في الأفق بسبب تراجع الإنتاج الداخلي وتجاذبات سوق النفط الدولية المتأثرة منذ 2014.

أثارت ندرة البيض من المواد الغذائية في الأسواق الجزائرية على غرار الزيت والحليب جدلا كبيرا في الشارع الجزائري، في ظل تبادل الأطراف الفاعلة في هذا المجال للتهمة والتنصل من المسؤوليات، وعجز الحكومة عن احتواء الوضع الذي أعاد إلى الأذهان أزمة السميد (الطحين) خلال العام 2019.

الفوترة أعطى الانطباع لدى تجار الجملة والتجزئة بنقلص هامش الربح، وعليه يتوجب على السلطات المختصة مراجعة نظام الدعم الذي كان معمولا به في السابق، ليكون أكثر عدلا وتوازنا".

وكانت السلطات الجزائرية، قد أعفت العاملين في مجالي الزيت والسكر المستوردين بشكل كلي من الأسواق الدولية، وما يتم في الداخل هو المعالجة والتوضيب فقط، من الضريبة على القيمة المضافة، بعد ما عرف بـ"الأحداث الزيت والسكر" العام 2011، الأمر الذي حقق عائدات وصفت بـ"الضخمة" لا كبر محتكري النشاط (مجمع سيفيتال)، بدعوى الحفاظ على مستوى الأسعار، واعتبرته الحكومة مذاك دعما للمدتين.

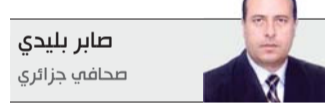


كمال رزيق
على المواطنين الحد من الهلكة في الشراء بما يفوق الحاجة

وأمام دخول ندرة مواد غذائية في السوق الجزائرية في نطاق التوظيف السياسي، بسبب فشل الحكومة في احتواء الوضع الذي يهدد بالتألق اجتماعي، أياما قليلة قبل دخول شهر رمضان الفضيل، الذي يعد موسما استهلاكيا لدى العائلات الجزائرية المهتكة خلال الأشهر الأخيرة بارتفاع شامل لمختلف المواد الاستهلاكية.

واتهم وزير التجارة كمال رزيق أمام نواب مجلس الأمة (الغرفة الثانية للبرلمان)، بأن "جهات معينة في الداخل والخارج تحاول استغلال ارتباك توزيع مادة الزيت لتأجيج وتليب الشارع على السلط العمومية، وأن المشكلة لا تكمن في الوفرة وإنما في المضاربة والاحتكار". ولفت إلى أن "الإشكال المطروح هو أن أحد المتعاملين الذي لم يكن يطلب الدعم مسبقا، أصبح يطلب الدعم لأول مرة وأصبح يتعامل بالفاتورة وقد رفضها التجار، وبالتالي وقع هذا العزوف عن شراء المادة".

وتابع "هناك احتياطي كبير على مستوى المصانع السنة الموزعة على مستوى التراب الوطني، بلغ 94 ألف طن



صابر بلدي
صحافي جزائري

الجزائر - يواجه المستهلك الجزائري، ندرة حادة في مادتي الزيت والحليب، مما فتح المجال أمام المضاربة وارتفاع سعرهما بشكل لافت، لينسحب بذلك الوضع على باقي المواد الاستهلاكية التي تشهد ارتفاعا فاحشا في الأسعار، الأمر الذي أنهك كاهل المستهلكين، وسط تخبط حكومي في احتواء الوضع والتحكم في السوق.

ويرى ناشطون في سوق المواد الغذائية، أن سبب أزمة الزيت تعود إلى فرض وزارة التجارة لنظام "الفوترة" (استخدام الفواتير لضبط الأسعار) على المعاملة بين الممون الرئيسي وتجار الجملة، وهو ما يدرج بصفة آلية ضمن ضريبة على القيمة المضافة حددها قانون المالية الجديد بحوالي 19 في المئة، لكن الوزارة فرضت في نفس الوقت سعرا مسقفا على المادة لا يأخذ بعين الاعتبار قيمة الضريبة المذكورة.

ولجأ معظم تجار الجملة في سوق السمارة بالعاصمة، إلى وقف بيع الزيت لتجار التجزئة بالخسارة، ونفس الشيء بالنسبة إلى تجار التجزئة الذين صاروا يتفادون بيع المادة، تحاشيا لرقابة المصالح التجارية التي تدخلت في بعض الحالات بغرامات جزافية عقابا لأصحابها على تجاوز السعر المسقف.

ولا يزال رجل الأعمال الملك لشركة "سبقيتال" يسعد ربراب، يحتكر أكثر من 70 في المئة من نشاط زيت المائدة في البلاد، وتأتي بعده مؤسسات محدودة على غرار "عافية"، و"صافية" المتوقفة عن الإنتاج بعد حجز القضاء الجزائري على الشركة المملوكة لعائلة كونينا، بعد ضلوع بعض أفرادها في ملفات فساد مالي ويتواجدون في السجن حاليا.

لكن لرئيس الجمعية الوطنية للتجار والحرفيين الجزائريين طاهر بولنوار، رأي آخر في المسألة، حيث رد على استفسار "العرب" بالقول "منتج المادة أبلغوا هيئته بأن ارتفاع الأسعار وتذبذب التوزيع يعودان إلى ارتفاع المواد الأولية كمادة الصوجا في الأسواق الدولية، فضلا عن ارتفاع تكاليف التخفيف والتعليب وتراجع قيمة الدينار أمام سلة العملات الصعبة". ولفت إلى أن "فرض التعامل بنظام

الليرة السورية تلتمس طريق التعافي

ضبط رأس المال وتحديد السحب المصرفي

وقال مصرفي، طلب أيضا عدم الكشف عن هويته، "قال اثنان من تجار الصرافة إن قنات الأمن اعتقلت الأسبوع الماضي العشرات من التجار وصادرت الدولارات في حلب وحماة والعاصمة".

وقال مصرفيون إن المصرف المركزي، الذي تخلى إلى حد كبير عن جهود دعم العملة، خفض أيضا الواردات غير الضرورية في الشهرين الماضيين للحفاظ على العملات الأجنبية المتبقية. علقت وزارة الاقتصاد السورية استيراد أجهزة الهاتف المحمولة "حتى إشعار آخر"، في خطوة برزتها الهيئة الناظمة للاتصالات بمنح الألووية لاستيراد مواد أساسية وسط شح الدولار وتدهور الليرة.

وأوضح محلل اقتصادي في دمشق، رفض الكشف عن اسمه، أن "القرار يحسن من سعر الصرف لفترة محدودة، لأنه يقلل الطلب على الدولار من السوق الموازي أو من المصرف المركزي، لكن بشكل مؤقت". ويومل المصرف المركزي جزءا من كلفة إجازات الاستيراد الرسمية، ومع هذا القرار، سيذهب الجزء المخصص للهواتف المحمولة إلى تمويل مواد أساسية أخرى. وفي محاولة أخرى لوقف انهيار الليرة لجأ البنك المركزي السوري إلى رفع سعر صرف الدولار للمنظمات الدولية بهدف تحريك سعر صرف الحوالات وجعله قريبا من سعر السوق السوداء.

وجاءت هذه التحركات بعد دعوة خبراء إلى ضرورة قيام مصرف سوريا المركزي بوضع سياسات تشجيعية لزيادة التحويلات الواردة عبر القنوات الرسمية، التي تشهد ارتفاعا فاحشا في الأسعار، بهدف تحريك سعر صرف الحوالات وجعله قريبا من سعر السوق السوداء.

وأدى تآكل النقد الأجنبي في سوريا إلى إضعاف قيمة الليرة بعد أن أفاق الطلب العرض في ظل تدافع لشراء الدولار مما ضغط على قيمة العملة المحلية ودفعتها إلى التهاوي.

حققت الليرة السورية بعض التعافي جراء تدهورها القياسي مدفوعة بتشديد ضوابط رأس المال وتقييد السحب المصرفي لتقليل الطلب على الدولار في وقت تتزايد فيه إجراءات مكافحة سوق الصرف الموازية ومحاصرة تجار الصرافة، غير أن المخاوف لا تزال قائمة من النتائج العكسية لهذه الإجراءات على المدى القريب.

وقال أحد كبار رجال الأعمال المطلعين على سياسة المصرف المركزي عبر الهاتف من دمشق بأنه "تم تجفيف السيولة من أيدي الناس ولذلك إجباري ينزل الدولار لأنه عرض وطلب". وأضاف رجل الأعمال، الذي طلب عدم الكشف عن اسمه لدى سؤاله عن الخطوات لوقف الدولار المتزايدة للاقتصاد الذي أصابه الشلل بعد حرب على مدى عشر سنوات، "المشكلة أنها وسيلة مفتعلة لرفع العملة".

أدى انخفاض العملة إلى ارتفاع التضخم وتفاقم المصاعب إذ يكافح السوريون من أجل توفير الغذاء والطاقة وغيرها من الأساسيات. وكان يتم تداول الليرة عند 47 مقابل الدولار قبل اندلاع الاحتجاجات ضد حكم الرئيس السوري بشار الأسد في مارس 2011.

وقال رجال أعمال ومصرفيون إن القيود الجديدة، التي تضمنت أيضا حملة أمنية على تجار الصرافة الذين يُتهمون بالتسبب في انخفاض قيمة العملة، كانت سبباً الخطيئ وسنوّدي إلى نتائج عكسية.

وقال متعامل كبير، طلب عدم ذكر اسمه، "لا يمكن الاستمرار في توقف سحب من البنوك لفترات طويلة. كيف يمكن أن يتقدم الاقتصاد دون سحب أموال".

وقال متعامل كبير، طلب عدم ذكر اسمه، "لا يمكن الاستمرار في توقف سحب من البنوك لفترات طويلة. كيف يمكن أن يتقدم الاقتصاد دون سحب أموال".

وقال متعامل كبير، طلب عدم ذكر اسمه، "لا يمكن الاستمرار في توقف سحب من البنوك لفترات طويلة. كيف يمكن أن يتقدم الاقتصاد دون سحب أموال".

وقال متعاملون إن الليرة جرى تداولها حول 3500 مقابل الدولار الأمريكي الأحد، وهو أقوى مستوى لها منذ شهر. وارتفعت السبت بنحو 12 في المئة، مما عوض الخسائر التي دفعت العملة إلى أدنى مستوى لها على الإطلاق عند 4000 في وقت سابق هذا الشهر.

وقال مصرفيون ورجال أعمال إن صعود الليرة جاء بعد فترة وجيزة من مطالبة مصرف سوريا المركزي للبنوك الأسبوع الماضي بسقف لعمليات السحب عند مليوني ليرة (572 دولارا) من الحد السابق البالغ 15 مليون ليرة. وأضافوا أن المصرف المركزي عمل

12 في المئة نسبة ارتفاع الليرة الأحد مما قلل خسائر انهيارها إلى أدنى مستوياتها

وقال متعاملون إن الليرة جرى تداولها حول 3500 مقابل الدولار الأمريكي الأحد، وهو أقوى مستوى لها منذ شهر. وارتفعت السبت بنحو 12 في المئة، مما عوض الخسائر التي دفعت العملة إلى أدنى مستوى لها على الإطلاق عند 4000 في وقت سابق هذا الشهر.

وقال مصرفيون ورجال أعمال إن صعود الليرة جاء بعد فترة وجيزة من مطالبة مصرف سوريا المركزي للبنوك الأسبوع الماضي بسقف لعمليات السحب عند مليوني ليرة (572 دولارا) من الحد السابق البالغ 15 مليون ليرة. وأضافوا أن المصرف المركزي عمل

خسائر كبيرة تواجه شركات التأمين العالمية من غلق قناة السويس

وأوضحت فيتش أن جزءا كبيرا من الخسائر من المرجح إعادة التامين عليه من مجموعة عالمية من شركات إعادة التامين مضافة أن ذلك سيزيد الضغوط على أرباح النصف الأول من السنة.

وتعاني شركات التامين من وضع صعب بالفعل جراء كوارث طبيعية من بينها أعاصير الشتاء في الولايات المتحدة وفيضانات في أستراليا، فضلا عن الخسائر المرتبطة بجائحة كوفيد - 19.

ومن المرجح أيضا أن يطالب ملاك حمولة السفينة وحمولات السفن الأخرى العالقة في القناة، بتعويضات من الشركة المؤمنة على السفينة عن أضرار بسلع قابلة للتلف أو تاخر التسليمات. وفي وقت سابق قال نادي الحماية ورويترز بالبريد الإلكتروني إنه جهة الحماية والتعويض للسفينة إيفرغيفن، لكنه أحجم عن الإدلاء بالمزيد من التفاصيل. ويغطي هذا النوع من التامين المطالبات المتعلقة بالتلوث والإصابات البشرية.

وقال سميث من مكتب مكجيل إنه من المرجح أن يعاد التامين على الجانب الأكبر من مطالبات التامين هذه، من خلال برنامج تديره مجموعة نوادي الحماية والتعويض العالمية. وقال وكلاء تامين وسماسة إن مالك السفينة، شركة شوي كيسان كيه. كيه اليابانية، وشركات التامين قد يواجهان مطالبات من هيئة قناة السويس عن فاقد الإيرادات ومن السفن الأخرى التي تعطلت حركتها.

ومن المرجح أيضا أن يطالب ملاك حمولة السفينة وحمولات السفن الأخرى العالقة في القناة، بتعويضات من الشركة المؤمنة على السفينة عن أضرار بسلع قابلة للتلف أو تاخر التسليمات.

وارتفعت أسعار الشحن على متن ناقلات منتجات النفط إلى ما يقرب من مثلها بعد أن توقفت حركة السفن وتعتلت سلاسل الإمداد العالمية، مهددة بتأخير باهظ التكلفة لشركات تعاني بالفعل من قيود كوفيد - 19.



وقالت فيتش "ستتوقف الخسائر في نهاية المطاف على الفترة الزمنية التي تحتاجها شركة الإنقاذ لحلحلة إيفرغيفن كلياً واستئناف حركة السفن الطبيعية، لكن فيتش تُقدر أن الخسائر قد تصل ببساطة لمئات الملايين من اليوروهات".

كانت مصادر في القطاع قالت لرويترز الأربعاء إن الشركة المالكة والشركة المؤمنة على إيفرغيفن تواجهان تعويضات بملايين الدولارات حتى إذا تم تعويم السفينة سريعا.



بداية انفراج الأزمة